

دعوى

القرار رقم (VD-2020-400) |

الصادر في الدعوى رقم (V-2471-2020) |

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية
القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

الغرامات المفروضة للربع الأول من عام ٢٠١٨م - إثبات انتهاء الخلاف بما اتفق عليه الطرفان

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الغرامات المفروضة للربع الأول من عام ٢٠١٨م - أجابت الهيئة أنه نظراً لحاجة الدعوى مزيداً من الدراسة، فسيتم تزويد اللجنة الموقرة بمذكرة إلحاقه فور الانتهاء من الدراسة - دلت النصوص على أن الدعوى تنعقد بتوفر ركن الخصومة ومتى تخلف هذا الركن أو زال لأي سبب كان في أي مرحلة من مراحل الدعوى فإنه يكون من المتعين الحكم بانتهاء الخصومة. وحيث عرضت المدعى عليها على المدعي الاستفادة من القرار الوزاري رقم (٦٢٢) وتاريخ ١٤٤٢/٠٢/٠٩هـ الخاص بمبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية عن المكلفين إذا رغب المكلف بذلك شريطة سداده لقيمة الضريبة أو طلب تقسيطها إن وجدت وتنازله عن الدعوى الماثلة، ومن ثم التقدم بطلب الإعفاء من الغرامة المالية محل الدعوى وحيث أن المدعي وافق على ما قُدم من المدعى عليها - مؤدى ذلك: إثبات انتهاء الخلاف بما اتفق عليه الطرفان - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- القرار الوزاري رقم (٦٢٢) وتاريخ ١٤٤٢/٠٢/٠٩هـ الخاص بمبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية عن المكلفين

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

في يوم الأحد (10/3/1442هـ) الموافق (1/11/2020م) اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 10/1/1420هـ وتعديلاته، والمشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (60474) بتاريخ 23/12/1439هـ، وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (2020-7-2471) بتاريخ 9/1/2020م.

وتتلخص وقائع هذه الدعوى في أن...، أصالةً عن نفسه، بموجب هوية وطنية رقم (...)، تقدم بلائحة تضمنت اعتراضه على الغرامات المفروضة للربح الأول من عام 2018م، وطلب إلغاء كامل مبلغ المخالفة. ويعرض لائحة الدعوى على المدعى عليها أجابت على النحو الآتي: «نظراً لحاجة الدعوى مزيداً من الدراسة، فسيتم تزويد اللجنة الموقرة بمذكرة إلحاقه فور الانتهاء من الدراسة».

وفي يوم الأحد (10/3/1442هـ) الموافق (1/11/2020م)، انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد وحيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة... أصالة عن نفسه بموجب هوية وطنية رقم (...). ومشاركة ممثل المدعى عليها... هوية وطنية رقم (...). حيث عرض ممثل الهيئة العامة للزكاة والدخل على المدعي الاستفادة من القرار الوزاري الخاص بمبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية عن المكلفين إذا رغب بذلك شريطة سداذه لقيمة الضريبة أو طلب تقسيطها إن وجدت وتنازله عن الدعوى الماثلة ومن ثم التقدم بطلب الإعفاء من الغرامة المالية محل الدعوى، ويعرض ذلك على المدعي وافق على العرض المقدم. وقد طلب الطرفان اعتبار القضية منتهية بذلك. وبناء عليه قررت الدائرة خروج طرفي الدعوى من الدائرة المرئية مؤقتاً للمداولة وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 10/1/1420هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (1030) بتاريخ 11/1/1420هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (26040) بتاريخ 21/04/1441هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

واستناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/113) وتاريخ 2/11/1438هـ.

وَتَيْتُ أَنَّ الدَعْوَى تَتَعَقَدُ بِتَوْفُرِ رُكْنِ الْخُصُومَةِ وَمَتَى تَخْلَفَ هَذَا الرُّكْنَ أَوْ زَالَ لِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ فِي أَيِّ مَرَحَلَةٍ مِنْ مَرَاكِلِ الدَعْوَى فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنَ الْمَتَعِينِ الْحُكْمَ بِانْتِهَاءِ الْخُصُومَةِ. وَحَيْثُ عَرَضَتِ الْمَدْعَى عَلَيْهَا عَلَى الْمَدْعَى الْإِسْتِفَادَةَ مِنَ الْقَرَارِ الْوِزَارِيِّ رَقْمَ (٦٢٢) وَتَارِيخَ ١٤٤٢/٠٢/٠٩ هـ الْخَاصَّ بِمُبَادَرَةِ إِغْيَاءِ الْغَرَامَاتِ وَالْإِعْفَاءِ مِنَ الْعُقُوبَاتِ الْمَالِيَةِ عَنِ الْمَكْلُفِينَ إِذَا رَغِبَ الْمَكْلُفُ بِذَلِكَ شَرِيحَةً سَدَادَهُ لِقِيَمَةِ الضَّرِيبَةِ أَوْ طَلَبَ تَقْسِيْطَهَا إِنْ وَجَدَتْ وَتَنَازَلَهُ عَنِ الدَعْوَى الْمَائِلَةِ، وَمَنْ ثَمَّ التَّقَدُّمَ بِطَلَبِ الْإِعْفَاءِ مِنَ الْغَرَامَةِ الْمَالِيَةِ مَحَلِّ الدَعْوَى وَحَيْثُ أَنَّ الْمَدْعَى وَافَقَ عَلَى مَا قُدِّمَ مِنَ الْمَدْعَى عَلَيْهَا



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

إثبات انتهاء الخلاف بما اتفق عليه الطرفين.

صدر هذا القرار حضورياً بحق المدعى عليها وبمثابة الحضور بحق المدعية، ويعتبر القرار نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية وحددت الدائرة (يوم الأربعاء ١٤٤٢/٠٣/٢٥ هـ الموافق ٢٠٢٠/١١/١١ م) موعداً لتسليم نسخة القرار.

وَصَلَّى اللّٰهُ وَسَلَّم عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.